PDF-XChange Editor
Click to BUY NOW!
www.tracker-software.com

كليـــــــة التجارة
جامعــة عين شمس
الدراســـات العليـا
قســـــم الاقتصاد

دور السياسة الائتمانية في تنشيط الاستثمار الخاص (دراسة مقارنة)

The Role of Credit Policy in Stimulating Private Investment

(A Comparative Study)

رسالة علمية مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

إعـداد

الباحثة / رشا عبد الوهاب أحمد بدر

تحت إشراف

أ.د / على لطفي
أستاذ دكتور الاقتصاد – ورئيس وزراء مصر الاسبق
كلية التجارة جامعة عين شمس

د / أميرة سلطان
مدرس الاقتصاد
كلية التجارة جامعة عين شمس

٢٠١٧

PDF-XChange Editor
Click to BUY NOW!
www.tracker-software.com

كليـــــــة التجارة
جامعــة عين شمس
الدراســـات العليا
قســـــم الاقتصاد

دور السياسة الائتمانية في تنشيط الاستثمار الخاص (دراسة مقارنة)

The Role of Credit Policy in Stimulating Private Investment

اسم الباحث

رشا عبد الوهاب احمد بدر

رسالة علمية مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الاسم	الوظيفة	الصفه
ا.د / علي لطفي	أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس ورئيس وزراء مصر الاسبق.	مشرفا ورئيسًا
ا.د / فرج عزت	أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس ووكيل الكلية الأسبق	عضوًا
ا.د / عمرو التقي	أستاذ الاقتصاد ونائب رئيس اكاديمية السادات	عضوًا خارجياً

تاريخ المناقشة: / /

الدراسات العليا:

ختم الإجازة
/ / ٢

أجيزت الرسالة بتاريخ
/ / ٢٠

موافقة مجلس الكلية
/ / ٢٠

موافقة مجلس الجامعة
/ / ٢٠

PDF-XChange Editor
Click to BUY NOW!
www.tracker-software.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللهِ

عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ

هود - آية ٨٨

PDF-XChange Editor
Click to BUY NOW!
www.tracker-software.com

الشكر والتقدير

الحمِد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على معلم البشرية وهادي الإنسانية وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين. فأحمد الله عز وجل على ما منَّ به عليّ من إتمام هذه الرسالة ، أما بعد :

انطلاقًا من العرفان بالجميل، فإنه ليسرني وليثلج صدري أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذي، ومشرفي الأستاذ الدكتور /علي لطفي والذي أمدني من منابع علمه بالكثير، والذي ما توانى يومًا عن مد يد المساعدة لي وفي جميع المجالات، وحمدًا لله بأن يسره في دربي ويسر به أمري وعسى أن يطيل عمره ليبقى نبراسًا متلألئًا في نور العلم والعلماء.

كما أتقدم بالشكر إلى الاستاذ الدكتور /فرج عزت الذي لم يتأخر يومًا لمساندته لاحد ووقف بجانبي للحصول على درجة الماجستير من خلال رئاسته للجنة المناقشة خالص الشكر والعرفان بالجميل له.

وأتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذة الدكتوره /أميرة سلطان التي كان لآرائها وتوجيهاتها أعظم الأثر في إنجاز هذه الرسالة.

وأتقدم كذلك بجزيل الشكر إلى كليتي الحبيبة كلية تجارة جامعة عين شمس ،ورئيس مجلس قسم الاقتصاد التي لم تتأخر عن مساندتها لي الأستاذة الدكتورة / عبير فرحات

ولكل ما قدموه لي من مساعدة ومساندة مكنتني من المضي بخطى ثابتة في مسيرتي العلمية.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ الدكتور / عمرو التقي عضو لجنة النقاش الموقره لتفضله بقبول مناقشة رسالتي، وما تكبدوه من عناء في قراءتها وإبداء ملاحظاتهما القيمة على ما جاء فيها.

ولم ولن أنسى أن أتقدم بفائق الشكر والاحترام والتقدير إلى أخواتي وإخواني دفعة ٢٠١٢-٢٠١٣ تمهيدي ماجستير اقتصاد الذين ساندوني معنويًّا وماديًّا ووقفوا بجانبي منذ بداية مسيرتي العلمية وحتى الآن وجزاهم الله عني كل الخير.

الباحث

PDF-XChange Editor
Click to BUY NOW!
www.tracker-software.com

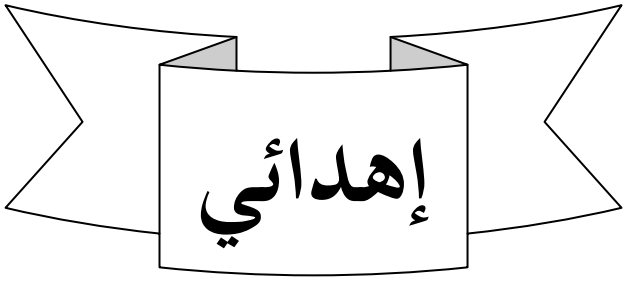

إلى ..... من تحت قدمها تكمن ألجنة إلى أمي الحنون.

إلى ..... من جعل مشواري العلمي ممكنًا، إلى أبي الرحيم.

إلى... من ساندني وآزرني في دربي، إلى زوجي، م. طارق زايد وأولادي روان و ريم

مصدر السعادة لي.

إلي.....إشراقه الصباح شركائي في العطاء والمثابرة أخواتي كريم وهناء وهدي الأعزاء.

إليهم جميعًا أهدي جهدي المتواضع هذا راجية الله أن يبارك في أعمارهم ليروا ثمرة جهدهم.

وفي النهاية

يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مد لي يد العون في مسيرتي العلمية.

وفق الله الجميع لما فيه خير الدنيا والآخرة، إنه سميع مجيب، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

راجياً من الله أن يحتسب أجر هذا العمل في ميزان حسناتهم.

.....

PDF-XChange Editor
Click to BUY NOW!
www.tracker-software.com

الفهـــرس

قائمة المحتويات	
المحتويات	رقم الصفحة
الاطار العام للدراسة	أ
المقدمة	ب
مشكلة الرسالة	ت
أهمية الدراسة	ت
أهداف الدراسة	ج
حدود الدراسة	ح
فروض البحث	خ
منهج الدراسة	د
الدراسات السابقة	ذ
الفصل الأول: الملامح العامة للسياسة الائتمانية والاستثمار	١
تمهيد	٢
المبحث الأول: السياسة الائتمانية المصرفية	٣
المبحث الثاني: أثر السياسات الائتمانية علي الاستثمار الخاص	٢٧
ملخص الفصل الأول	٣٩
الفصل الثاني الائتمان المصرفي والقطاع الخاص في الإمارات العربية المتحدة	٤٢
تمهيد	٤٣
المبحث الأول الائتمان المصرفي في الإمارات العربية المتحدة	٤٤
المبحث الثاني: أثر السياسات الائتمانية علي الاستثمار الخاص في الإمارات العربية المتحدة.	٦٥
ملخص الفصل الثاني	٧٦
الفصل الثالث الائتمان المصرفي والقطاع الخاص في مصر	٧٨
المبحث الأول: الائتمان المصرفي في مصر	٧٩
المبحث الثاني: أثر السياسات الائتمانية علي الاستثمار الخاص في مصر	١٠١

PDF-XChange Editor
Click to BUY NOW!
www.tracker-software.com

الفهـــرس

المبحث الثالث: كيفية استفادة مصر من التجربة الإماراتية	١١٦
ملخص الفصل الثالث	١٢٩
النتائج	١٣١
التوصيات	١٣٤
ملخص الرسالة باللغة العربية	ك- م
مستخلص الدراسة	ن – و
ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	ي- ت ت
المراجع	ط ق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
٢-١	التطورات النقدية في الإمارات (٢٠٠٠ -٢٠١٤)	٥٣
٢-٢	التطورات المصرفية في الإمارات (٢٠٠٠ - ٢٠١٤)	٥٦
٢-٣	مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي في دولة الإمارات (%)	٦٠
٢-٤	نسبة مساهمة الاستثمار الحكومي و العام والخاص إلي إجمالي الاستثمار المنفذة في الإمارات	٦٨
٣-١	هيكل الجهاز المصرفي المصري	٨٢
٣-٢	تطور المعروض النقدي والسيولة المحلية في مصر (٢٠٠١ -٢٠١٤)	٩٢
٣-٣	التطورات المصرفية في مصر(٢٠٠١ – ٢٠١٤)	٩٦
٣-٤	مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي في مصر(%)	٩٩
٣-٥	نسبة مساهمة الاستثمار العام والخاص إلي إجمالي الاستثمار المنفذة في مصر	١٠٣
٣-٦	نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي في مصر	١٠٥
٣-٧	تطور الائتمان المصرفي الموزع علي القطاعات الاقتصادية في مصر	١٠٨
٣-٨	مصادر التمويل للاستثمار الخاص خلال عام ٢٠١١ في مصر	١١٣
٣-٩	مؤشرات الحصول علي الائتمان في عام ٢٠١٦ لكلٍ من الدولتين	١٢٥

PDF-XChange Editor
Click to BUY NOW!
www.tracker-software.com

الفهـــرس

	(مصر والإمارات)	

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
١	التوازن بين متطلبات السيولة ومتطلبات الربحية	٨
٢	الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي) (٢٠٠٠-٢٠١٤) في الإمارات	٧٣
٣	الائتمان المحلي المقدم إلي القطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي % (٢٠٠٠- ٢٠١٤) في مصر	١١٠
٤	نسبة إجمالي الائتمان إلي إجمالي الودائع في لكلٍ من (مصر والإمارات)% (٢٠٠١-٢٠١٤)	١١٧
٥	نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي في لكلٍ من (مصر-الإمارات)% (٢٠٠١-٢٠١٤)	١١٩
٦	مؤشر كفاية رأس المال للقطاع المصرفي لكلٍ من (مصر- الإمارات)% (٢٠٠٣-٢٠١٤)	١٢٠
٧	مؤشر معدل العائد علي الأصول في القطاع المصرفي لكلٍ من (مصر - الإمارات)%(٢٠٠٣-٢٠١٤)	١٢١
٨	مؤشر معدل العائد علي حقوق المساهمين في القطاع المصرفي لكلٍ من (مصر - الإمارات)%(٢٠٠٣-٢٠١٤)	١٢٢

PDF-XChange Editor
Click to BUY NOW!
www.tracker-software.com

الاطار العام للدراسة

PDF-XChange Editor
Click to BUY NOW!
www.tracker-software.com

اولاً:. تقديم:

أن القطاع المصرفي يشغل مركزاً حيوياً وأساسياً في النظم الاقتصادية والمالية، وأن البنوك بداخله تتفاعل مع شتي مجالات النشاط الاقتصادي، وبالتالي فلها دورها الهام في التنمية الاقتصادية. فتتمثل الوظيفة الرئيسية للقطاع المصرفي في تمويل وإمداد الاقتصاد الوطني بالأموال اللازمة للتنمية، فالتنمية الاقتصادية في أي مجتمع تتوقف أساسا علي مدي قدرة الجهاز المصرفي علي تعبئة المدخرات وتوظيفها في المشروعات وتحقيق أقصي درجة من الفاعلية والكفاءة للوصول إلي أقصى عائد اقتصادي ممكن، فإن الاهتمام بالوظيفة الائتمانية هو من واجبات المصرف على اعتبار أن المركز المالي لأيّ مصرف يتأثر بمتغيرات وعناصر كثيرة إلا أن محفظة القروض بشكل خاص تحتل موقعاً هاماً ضمن بنود المركز المالي، وتنبع أهمية الإقراض في العمل المصرفي من كونه وسيلة لجمع المدخرات لإعادة ضخها في عروق النظام الاقتصادي بصور عديدة كإقراض النقود وفتح الاعتمادات وإصدار خطابات الضمان وخصم الأوراق التجارية وغير ذلك ، فسلامة محفظة القروض يؤدي إلى تحقيق عوائد مرتفعة للمصرف عند أقل مستويات ممكنة من المخاطر المصاحبة لقرارات منح الائتمان.

وتظهر أهمية الوسيط المالي بسبب تطور الدور الذي يقوم به، فمن فوائده التي يقدمها للاقتصاد منها: تقليل تكلفة جمع المعلومات لمعاملات كل من المقرضين و المقترضين، كذلك تقديم القروض طويلة الأجل : باستطاعة المقترضين الحصول على قروض طويلة الأجل رغم أن الدائنين النهائيين كالمودعين (أصحاب الودائع) يقدمون قروضاً قصيرة الأجل. كما أنه بإمكانه تحويل الحقوق على هذه المؤسسات إلى نقد بسرعة و بدون أي خسارة. كما انه بتجميع مبلغ المودعين على اختلافهم فأنها تقلل من مخاطر الاقتراض مما يوفر حماية و ضمانة لمودعيها.

وبالتالي سعت معظم الدول إلى إخضاع العمليات الائتمانية و السياسات الائتمانية لقواعد مرشدة تحد من سلبيتها وتوجهها نحو التنمية. قد جاءت تلك القواعد لضبط الائتمان بما يساعد علي تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وتحافظ علي الاستقرار النقدي.

PDF-XChange Editor
Click to BUY NOW!
www.tracker-software.com

وفي إطار التنمية، يلعب الائتمان المصرفي دورا حيويا وهاما بتوفيره الموارد المالية اللازمة لتمويل مختلف النشاطات الاقتصادية وتوجيه هذه الموارد إلي الوجهة التي تخدم القطاعات الاقتصادية. فإن التغير في حجم الائتمان له تأثير كبير على مستوى النشاط الاقتصادي ـ سواء علي القطاع العام أو القطاع الخاص من حيث الازدهار أو الانكماش.

إن قيام الإدارة المصرفية بدورها علي أكمل وجه مرهون دوماً بقدرة النظام المصرفي علي تبني سياسة رشيدة للائتمان بما يحقق التوازن في الأسواق، لأن المبالغة في حجم الائتمان يمكن أن يؤدي إلى آثار تضخم ضارة، والانكماش في منح الائتمان قد يؤدي إلى صعوبة مواصلة المشروعات لنشاطها، وخصوصا قطاع الاستثمار الخاص.

لا تظهر أهمية الائتمان من خلال توفيره لأدوات التبادل في عرض النقود والسيولة واستخدام سياسة ائتمانية سليمة فحسب بل يرجع أيضا إلي ارتباطه الوثيق بالإنتاج وإعادة توزيع الدخل القومي ، وتحريك وتشغيل الموارد المعطلة، وتوجيهها نحو المجالات والقروض الاستثمارية المختلفة. حيث تأتي معظم إيرادات البنوك من الأنشطة الائتمانية وفوائدها.

PDF-XChange Editor
Click to BUY NOW!
www.tracker-software.com

ثانيا:. مشكلة الدراسة:

أن واقع القطاع المصرفي والسياسة الائتمانية بمصر لم يرقَ إلى المستوى الذي يجب أن تكون عليها لتحقيق الآثار الإيجابية لها،وخصوصا في تأثيرها وتحفيزها علي القطاع الخاص، فوجود سياسات ائتمانية تتلاءم مع سياسة الدولة الاقتصادية تجعل الدولة تسير في خطي التنمية والنهوض.

ومع وجود بعض القصور والمعوقات داخل القطاع المصرفي بمصر والتي تقف أمام تدفق الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص كان لا بد من البحث عن كل مسئول عن التنمية والنهوض بمستوى السياسة الائتمانية والقطاع المصرفي من خلال إلقاء الضوء على تجارب القطاع المصرفي الإماراتي ودور السياسة الائتمانية، والتي من خلالها كان توجيه التمويل الائتماني نحو أغراض التنمية الاقتصادية وخاصةً نحو تمويل استثمارات القطاع الخاص، بشكل مختصر للتأكيد على أهميتها، وأنها أصبحت تمثل اتجاهًا عالميًّا.

من ثم يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

١- ما هي السياسة الائتمانية وأهدافها والعناصر الأساسية لها والعوامل التي تؤثر عليها ؟وما هي المخاطر المصرفية التي تؤثر علي صانع القرار السياسي ؟ وكيف يمكن الرقابة عليها ؟
٢- كيف استطاعت دولة الإمارات من وضع إجراءات تعزز من سلامة السياسة المصرفية ؟
٣- كيف يمكن لمصر أن تستفيد من تجربة الإمارات ؟

ثالثاً:. أهمية الدراسة :

تأتي أهمية السياسة الائتمانية في المقام الأول أنها وسيلة الائتمان المصرفي في وضع معايير محدده في إدارة المصرف واتجاهاته فالائتمان المصرفي هو الاستثمار الأكثر قوة علي إدارة المصرف نظرا لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهياره وهو في ذات الوقت الاستثمار الأكثر جاذبية للإدارة

PDF-XChange Editor
Click to BUY NOW!
www.tracker-software.com

والذي من خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح وبدونه تفقد البنوك دورها كوسيط مالي في الاقتصاد.
كما أنه تزداد الأهمية علي المستوي الاقتصادي فإن الائتمان المصرفي ما هو إلا نشاط اقتصادي غاية في الأهمية له تأثير متشابك الأبعاد للاقتصاد الوطني وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاؤه. ولكنه في ذات الوقت يعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى أضرار بالغة الأهمية في الاقتصاد إذا لم يُحسن استخدامه.
فالائتمان المصرفي في حالة انكماشه يؤدي إلى كساد، وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية وكلا الحالتين لها آثار اقتصادية غاية في الخطورة وتسبب اختلالات هيكلية قد يصعب معالجتها.

فإن دراسة مثل هذه القضايا داخل اقتصاد الدولة تعمل علي ترقية وزيادة الاعتماد علي الاستثمار الخاص، وذلك من خلال تمويله عن طريق الائتمان المصرفي مما يستدعي البحث عن العوامل الحقيقية وتحليلها.

لذالك تأتي أهمية هذه الدراسة في توضيح ودراسة حالة قطاع الائتمان المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة والاستفادة منها في تطبيقها في مصر لتحفيز نشاط الاستثمار الخاص والتعرف علي الصعوبات والمعوقات التي تواجه نمو قطاع الاستثمار الخاص.

رابعاً:. أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم واقع الائتمان المصرفي والسياسة الائتمانية وكيفية تطويرها في مصر من خلال التعرف على النقاط الآتية:

١- التعرف علي السياسات الائتمانية وتطورها وإبراز أهميتها وآثارها على الاقتصاد.
٢- دراسة تطور السياسة الائتمانية في مصر وأثرها علي الاستثمار الخاص
٣- دراسة تجربة السياسات الائتمانية المطبقة في القطاع المصرفي الإماراتي في تنمية وزيادة معدلات الاستثمار الخاص.

PDF-XChange Editor
Click to BUY NOW!
www.tracker-software.com

٤- استخلاص السياسات والرؤي المستقبلية المقترح تنفيذها في السياسة الائتمانية المصرفية من خلال دراسة ما حققته من انجازات السياسة الائتمانية في القطاع المصرفي الإماراتي في تحفيز الاستثمار الخاص.

خامساً: حدود الدراسة :

الحدود المكانية :

الدول موضع البحث مصر وتحديدا قطاع الائتمان المصرفي في مصر والإمارات العربية المتحدة كدولة مقارنة .

أسباب اختيار الدولة المقارنة (الإمارات العربية المتحدة) :

التوجه نحو الاقتصاد الجديد القائم علي المعرفة التقنية الحديثة ، من خلال التركيز علي (تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاع الائتمان المصرفي والتجارة الالكترونية) ولكن سوف نعتمد في دراستنا علي الاهتمام بتطوير القطاع المصرفي فقط .

ويشير مؤشر قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص منسوباً إلي الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة الدول العربية فانه يواصل الارتفاع في دول مجلس التعاون الخليجي من نحو ٤٣% في عام ٢٠٠٢ إلي ٤٦.٧% في عام ٢٠٠٦[1] وحيث أنه تمتلك الإمارات أكبر قطاع مصرفي في المنطقة، حيث يمثل ٣٣% من إجمالي حجم القطاع المصرفي في منطقة مجلس

[1] www.amf.org.ae 28/12/2016

الفصل العاشر (المحور)، " تطور الأداء والإصلاحات في القطاع المصرفي في الدول العربية "، ص ١٧٥.

PDF-XChange Editor
Click to BUY NOW!
www.tracker-software.com

التعاون الخليجي، بإجمالي أصول بلغت ٤٨٩ مليار دولار في نوفمبر ٢٠١٢.
كما احتلت دولة الإمارات في المرتبة الـ ٣٣ عالميا والأولى في الشرق الأوسط في مؤشر قوة الحقوق القانونية للمقترضين والمقرضين وذلك في مؤشرات الحصول على الائتمان الدولية.

الحدود الزمنية :

تم اختيار الفترة من٢٠٠٠: ٢٠١٤، وذلك للأسباب التالية :
- إيضاح المراحل المختلفة التي مر بها القطاع المصرفي ، من اختلالات و أزمات اقتصادية خلال الفترة ٢٠٠٧ :٢٠١٣ وذلك لتوضيح اثر الأزمة المالية الاقتصادية في عام ٢٠٠٨.
- عرض أهم معوقات التنمية التي تواجه قطاع الائتمان المصرفي المصري ، بالرغم من الأداء الجيد لبعض مؤشرات قطاع الائتمان المصرفي فى الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٠٧) والتي سوف يتم عرضها خلال الفصل الثالث .

سادساً: فروض البحث:

تتمثل فرضيات البحث فيما يلي:

١-هناك معوقات وتحديات ائتمانية تحد من تدفق الائتمان للاستثمار الخاص.
٢- نجحت الإمارات في جعل القطاع المصرفي والسياسات الائتمانية سببًا لتنمية الاستثمار الخاص.
٣- أن هناك إمكانية لمصر للاستفادة من تجربة الائتمان المصرفي والسياسات الائتمانية المتبعة في الإمارات العربية المتحدة لتدعيم السياسة الائتمانية وتفعيلها.